شهادات الإيداع الدولية









بورصتى القاهرة والأسكندرية
Cairo & Alexandria Stock Exchanges

شهادات الإيداع هى أداة مالية قابلة للتداول فى أسواق المال الدولية، يقوم بإصدارها إحدى المؤسسات أو البنوك الدولية (مثل بنك أوف نيويورك **Bank of New York** أو دويتش بنك **Deutsche Bank**) بالدولار الأمريكى أو أى من العملات الأجنبية الأخرى المتداولة بالسوق الحرة مقابل الإحتفاظ بغطاء يقابلها من الأسهم المحلية، وذلك بناء على اتفاق مع شركة مصدرة محلية. ويتم إيداع الأوراق المالية الخاصة بتلك الشركة لدى وكيل بنك الإيداع أو بنك الإصدار (فى المعتاد يكون بنك محلى) ومن ثم فإن هذه الشهادات يتم تداولها كبديل عن الأوراق المالية الأصلية، ولأن مالك شهادات الإيداع هو فى حقيقة الأمر مالك الأسهم المحلية المقابلة لها (حسب نسبة تحويل متفق عليها) فإن له كافة حقوق مالك السهم المحلى من حيث التوزيعات النقدية والعينية وبيع الأسهم... إلخ.

أنــــواع شـــــهــــادات الإيـــداع

- شهادات الإيداع الأمريكية (**ADRs**) **American Depository Receipts** وهى تلك الشهادات التى يتم إصدارها وتداولها فى الولايات المتحدة الأمريكية مقابل إيداع الأوراق المالية لإحدى الشركات الأجنبية.
- شهادات الإيداع الدولية (**GDRs**) **Global Depository Receipts** وهى تلك الشهادات التى يتم إصدارها وتداولها فى أكثر من سوق مالى من أسواق المال الدولية (خاصة فى أوروبا)، وذلك وفقاً لشروط ومتطلبات تلك الأسواق.

أهم عناصر وخصائص شهادات الإيداع

الشركات المصدرة: لابد أن يكون للشركات المصدرة لشهادات إيداع مقابل أسهمها المحلية نتائج أعمال قوية وسجل يوضح الأداء الجيد على مدار الثلاث سنوات السابقة للإصدار، وتقوم هذه الشركات عادة عن طريق بنوك الحفظ المحلية بتزويد بنوك الإيداع وحملة شهادات الإيداع الدولية بالمعلومات الخاصة بالشركة مثل التقارير السنوية، ومواعيد وقرارات الجمعيات العامة والقرارات الخاصة بالشركة.

عملة الإصدار: تصدر شهادات الإيداع بالدولار الأمريكى أو أى عملة يتم تداولها بالسوق الحرة فى حين أن الأسهم المحلية تكون بالعملة المحلية مما يلغى مخاطر سعر الصرف التى قد تواجهها الشركة المصدرة وكذلك المستثمرين الأجانب.

القيد بالبورصة: تصدر شهادات الإيداع بالسوق الخارجى ويتم قيدها بالبورصات

العالمية مثل بورصة لندن و بورصة لوكسمبورج وبورصة نيويورك، هذا وتعتبر كل من بورصة نيويورك و بورصة لندن من أكثر البورصات التى تقيد الأوراق المالية الأجنبية وأيضا شهادات الإيداع الدولية طبقا لنفس الشروط مع اختلاف بسيط، من حيث سرعة وسهولة إجراءات قيد الشهادات بها .

التسوية والمقاصة: تتم إجراءات التسوية والمقاصة من خلال أنظمة متعارف عليها دولياً مثل يوروكلير (**Euroclear**)، وكلير ستريم (**Clear Stream**) فى أوروبا، ونظام دى تى سى (**DTC**) فى الولايات المتحدة.

الأرباح : تقوم الشركة المصدرة بتوزيع الأرباح بالعملة المحلية فى حين يقوم بنك الإيداع الدولى بتحويل تلك الأرباح إلى الدولار الأمريكى أو العملات الأجنبية الأخرى وتوزيعها على ملاك شهادات الإيداع بعد خصم الضرائب إن وجدت.

حرية التداول : تتصف شهادات الإيداع الدولية بحرية التداول حيث يقوم الأجانب بتداولها بحرية فى أسواق المال الدولية.

شراء وبيع واستبدال شهادات الإيداع : يمكن لحامل شهادات الإيداع القيام ببيعها فى السوق العالمى واسترداد أمواله المستثمرة أو إعادة شراء شهادات إيداع جديدة فى السوق العالمى (طريق مباشر) ، كما يمكن له إلغاء شهاداته واستبدالها بالأسهم المحلية والتى يمكن تداولها فى السوق المحلى بالعملة المحلية كما يحق له استبدال الأسهم المحلية مقابل إصدار شهادات إيداع جديدة تكون صالحة للتداول فى السوق العالمى.

الطلب على شهادات الإيداع : هذا وينتج الطلب على شهادات الإيداع الدولية عن رغبة المستثمرين (أفراد كانوا أو مؤسسات) فى تنويع محافظهم المالية دولياً لكى تزيد العوائد من تلك المحافظ فى حين يتم تقليل المخاطر.

تجدر الاشارة إلى أن العقبات المتعددة مثل نظام تسويات العمليات غير الفعال، وخدمات الحفظ غير الواضحة وتحويلات العملة المكلفة، قد تحبط بعض المستثمرين الأجانب ولا تشجعهم على المجازفة بأموالهم خارج السوق العالمى بالإستثمار فى الأسواق المحلية مباشرة.

لذا فإن شهادات الإيداع الدولية تقوم بالتغلب على مشكلة تسوية العمليات (التى تتم عادة من خلال نظم المقاصة المعروفة دوليا مثل يوروكلير (**Euroclear**)، وكلير

ستريم (Clear Stream)، ونظام دى تى سى (DTC)، بناءاً على السوق الذى يتم به تداول تلك الشهادات)، وتقوم أيضا الشهادات بالتغلب على عقبات سعر صرف العملات الأجنبية أو صعوبات ملكية الأجانب للأسهم التى قد تتواجد فى السوق المحلى.



ميزات شهادات الإيداع (DRs) بالنسبة للشركات المصدرة

- توسيع قاعدة المساهمين والأنتشار فى الأسواق الدولية.
- ضمان وسيلة مرنة للتمويل فى المستقبل، خصوصاً فى حالة قيام الشركة بإصدار جديد على شكل شهادات إيداع دولية.
- توفير درجة سيولة أعلى من وسائل التمويل الأخرى.
- توسيع نطاق سوق تداول الأسهم عن طريق قاعدة أكبر وأكثر تنوعا من المستثمرين، وزيادة سيولة الأسهم المحلية.
- تعد فرصة جيدة لعرض نشاط الشركة المصدرة فى الأسواق الدولية مما يعود بالفائدة على أعمال الشركة ويوفر لها دعماً قوياً.
- تعد وسيلة فعالة لنشر المعلومات والبيانات الخاصة بالشركة المصدرة فى الأسواق الدولية.
- تعد شهادات الإيداع من الأدوات المالية المتداولة لدى المستثمرين فى الأسواق المالية الدولية.
- تتميز تلك الأداة المالية بحرية التداول فى أسواق المال الدولية.
- تعد وسيلة ملائمة للإستثمار فى أسواق المال الدولية.



مميزات شهادات الإيداع الدولية (DRs) بالنسبة للمستثمرين

- درجة شفافية عالية وسهولة فى إجراءات التسوية والمقاصة من خلال أنظمة متعارف عليها دوليا مثل يوروكلير (Euroclear)، وكلير ستريم (Clear Stream) فى أوروبا، ونظام دى تى سى (DTC) فى الولايات المتحدة.
- سهولة عمليات الشراء والبيع بالكميات المطلوبة مما يوفر السيولة للمستثمر.
- توفر للمستثمرين أداة مناسبة لإمتلاك الأسهم الأجنبية أى الإستثمار فى سهم ما فى بلد ما.
- يحدد سعر شهادات الإيداع الدولية ويتم تداولها بالدولار الأمريكى ويتم توزيع الأرباح المقررة لها بالدولار الأمريكى وبسعر الصرف السائد بالسوق فى ذلك

الوقت مما يحد من مخاطر تقلبات أسعار العملات.

- إنخفاض تكاليف التداول والحفظ عنها فى السوق المحلية.
- تتغلب شهادات الإيداع الدولية على قيود الإستثمار الأجنبى، فمثلاً هناك بعض البنوك وصناديق الإستثمار التى يمنعها النظام الأساسى من الإستثمار مباشرة فى الأوراق المالية الأجنبية فتستثمر أموالها فى شهادات الإيداع.
- عدم خضوع هذا النوع من الأوراق المالية فى بلد الإصدار للضرائب كما هو الحال فى جمهورية مصر العربية.



أطراف شهادات الإيداع

لكى يتم إصدار شهادات الإيداع الدولية بنجاح لابد من تعاون عدد من المؤسسات أو الأشخاص الإعتبارية مع الشركة المصدرة ويكون لكلا منهم دور محدد فى عملية الإصدار. ويمكن شرح دور الأطراف الأساسية التى لها علاقة بشهادات الإيداع الدولية فيما يلى :

الشركة المصدرة

هى الشركة التى سوف تعبر للأسواق الدولية عن طريق إصدار شهادات الإيداع، وهى تقوم بإعداد طلب لقيد وإصدار شهادات إيداع.

البنك المدير للإصدار (صانع السوق - بنك الاستثمار)

هو المسئول عن تسويق شهادات الإيداع الدولية الخاصة بالشركة المصدرة، ويقدم إستشارات للشركة المصدرة فيما يخص أنواع الأوراق المالية المصدرة (أسهم أو سندات وغيرها) وسعرها والعوائد عليها.

بنك الإيداع الدولى (بنك الحفظ الدولى)

هو البنك الذى تقوم الشركة المصدرة بتكليفه بإصدار شهادات الإيداع فى مقابل الأسهم المحلية ويعتبر الوكيل الدولى للشركة المصدرة، هذا و يعتبر كل من بنك أوف نيويورك (**Bank of New York**)، ودويتش بنك (**Bank Deutsche**) من أكبر بنوك الإيداع لشهادات الإيداع الدولية.

وكيل بنك الإيداع الدولى (بنك الحفظ المحلى)

هو البنك المحلى الذى يقوم بحفظ رصيد الأسهم المحلية الخاصة ببنك الإيداع الدولى والتى تعتبر غطاء لشهادات الإيداع المصدرة ويتم اختياره من قبل بنك الإيداع الدولى والذى يتعاون معه بصفة خاصة فى إجراءات الإستبدال من وإلى شهادات الإيداع، تحصيل أرباح وأى توزيعات مقابلة لشهادات الإيداع.

مراجع الحسابات

ويقوم بإعداد القوائم المالية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية وتقديم الإستشارات للشركة وخاصة الإلتزام بقواعد الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات.

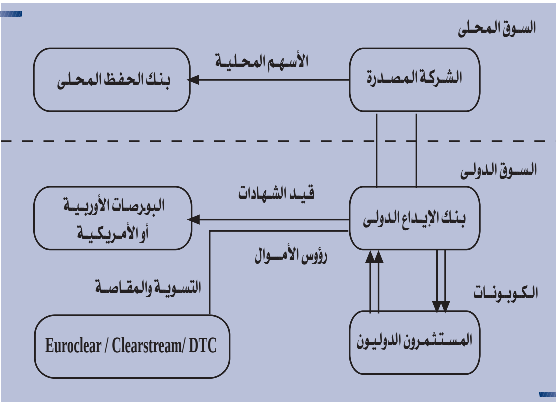
المستشار القانونى للإصدار

ويقوم بتقديم الاستشارات القانونية للشركة خاصة الالتزام بالقوانين و القواعد المطبقة فى الأسواق العالمية.

شركات الوساطة

وتقوم بالترويج لشهادات الإيداع المصدرة من الشركة لعملائها فى الأسواق العالمية مما يساعد على ضمان وجود طلب قوى على شهادات الإيداع فى الفترة الأولى من تداولها فى الأسواق العالمية.

ويوضح النموذج التالى علاقات شهادات الإيداع بالأطراف المختلفة:





الإجراءات المتبعة لإصدار شهادات الإيداع

- مراجعة القوائم المالية الخاصة بالشركة المصدرة بواسطة مكتب مراجعة معتمد دولياً حيث يتعين على الشركاتالراغبة فى إصدار شهادات إيداع دولية فى الولايات المتحدة مثلا توافق قوائمها المالية لثلاث سنوات سابقة على الإصدار مع قواعد المحاسبة والمراجعة الأمريكية أو الدولية.

- عقد اجتماعات أولية مع عدد من مديرى إصدار شهادات الإيداع الدولية والمستشارين القانونيين ومراجعى الحسابات وبنوك الإيداع والحفظ لتحديد من سيتم التعامل معه.

- موافقة مجلس إدارة الشركة على إصدار شهادات إيداع دولية وعلى عقود الإتفاقات الخاصة بمدير الإصدار وبنوك الإيداع والحفظ والسعر المحدد لطرح الشهادات.

- تقوم الشركة بتعيين مدير الإصدار والأطراف الأخرى لعملية الإصداروالمنوط بهم عقدا عدد من الإجتماعات للإتفاقعلى حجم وكيفية طرح الشهادات ومعدل الإستبدال بينها وبين الأسهم المحلية.

- يقوم فريق عمل يضم مستشارين قانونيين وماليين بإعداد دراسة فنية مستفيضة للشركة وجمع المستندات المطلوبة لإعداد نشرة الإصدار.

- تقوم الشركة بالدعوة لإنعقاد جمعية عامة للحصول على موافقة حملة الأسهم على إصدار الشهادات.

- الحصول على موافقة الجهات الحكومية والقانونية المعنية مثل وزارتى المالية والإستثمار حيث تشترط القوانين فى بعض الدول حصول الشركة على موافقة البنك المركزى والجهات التى تشرف على سوق المال قبل إصدار شهادات الإيداع الدولية.



مستندات وإجراءات التعامل على شهادات الإيداع بالبورصة المصرية

تضمنت قواعد وإجراءات التعامل على شهادات الإيداع مقابل أوراق مالية محلية بالبورصة المصرية مستندات بدء التعامل على شهادات الإيداع لأول مرة بحيث

أصبح لازما على الأطراف ذات الصلة تقديم مجموعة متكاملة من المستندات، يتم دراستها وفحصها وإقرار بدء الإستبدال على ضوء ما تتضمنه من بيانات، وتشمل تلك المستندات المجموعات الآتية:

المستندات والإجراءات الخاصة بالإصدار المبدئى
(تطلب من بنك الإيداع والشركة المصدرة)

• تفاصيل الإتفاق (أو نسخة من الإتفاق) بين الشركة المصدرة وبنك الإيداع الدولى بحيث يتم الوقوف على بيانات الإصدار الأساسية وتشمل:

- معدل التحويل (الأسهم : شهادة الإيداع).
- السعر المبدئى المتوقع لبداية التعامل.
- الحد الأدنى من كمية شهادات الإيداع المطلوب قيدها فى البورصة العالمية.
- السوق أو الأسواق المراد التعامل فيها .
- تاريخ بدء التعامل فى السوق العالمى والمستوى الذى سوف يتم فيه الإدراج أو القيد .
- الجهة المفوضة لإتمام عملية القيد فى السوق العالمى.
- بنك الإستثمار (Investment Bank) القائم بالترويج فى حالة الطرح أو زيادة رأس المال.
- بنك الحفظ المحلى للورقة المالية.

مستندات توضح طريقة الإصدار المبدئى

• تتقدم الشركة المصدرة وكذلك بنك الإيداع ما يوضح أسلوب الإصدار المبدئى كما يلى:

- قيام أحد المساهمين أو مجموعة منهم ببيع جزء من أسهمهم المحلية لعميل أو مجموعة من العملاء خارج جمهورية مصر العربية فى شكل شهادات إيداع.
- زيادة رأس المال.
- تحويل الكمية المبدئية من الأسهم المحلية ليقوم بنك الإيداع بإصدار شهادات إيداع مقابلة لها يتم إدراجها فى أحد مستويات الإدراج أو القيد بالبورصة الأجنبية.



- **ومن المستندات المطلوبة :**
  - بيان بأسماء القائمين بالتحويل للكمية المبدئية.
  - كشوف الحساب المبينة لرصيد الأسهم المحلية للقائمين بالتحويل.
  - نسخة من الدراسة التى قام بها بنك الإستثمار للإصدار.

المستندات والإجراءات اللازمة لبدء إستبدال شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية (تتقدم بها كل من الشركة المصدرة وبنك الإيداع وبنك الحفظ المحلى)

أولاً: مستندات لازمة لبدء حركة الإستبدال (إصدار / إلغاء)

١- خطاب من بنك الإيداع يوضح وكيل بنك الإيداع.

٢- خطاب (أو نسخة) من اتفاقية الحفظ بين بنك الإيداع الدولى وبنك الحفظ المحلى.

٣- كشف حساب من أمين حفظ بنك الإيداع الدولى يوضح الرصيد المبدئى من الأسهم المحلية والتى صدر مقابلها شهادات إيداع دولية أدرجت فى البورصة الأجنبية.

٤- خطاب من بنك الإيداع يفيد قيام بنك الإيداع الدولى بإصدار شهادات إيداع قابلة للتداول فى الأسواق الخارجية.

٥- خطاب معتمد من بنك الحفظ المحلى بتوقيعات المسئولين.

ثانياً: مستندات لتحقيق جوانب تتعلق بالإفصاح والشفافية:

وتشمل مجموعة من التعهدات الضرورية لضبط حركة استبدال شهادات الإيداع والرقابة على نواحى متعلقة بالإفصاح والشفافية:

١- تعهد من جانب الشركة المصدرة للورقة المالية بالإلتزام بكافة قواعد وإجراءات التداول المعمول بها فى البورصة المصرية، وكذا تعهد بالإلتزام بكافة قواعد وإجراءات القيد والإفصاح المعمول بها فى البورصة المصرية.

٢- تعهد بالإلتزام من الشركة المصدرة بعدم إجراء أية تحويلات على أسهم الخزينة، وكذا إخطار البورصة بأية تعاملات على شهادات الإيداع فى البورصة العالمية، ومن جانب آخر تعهد من بنك الإيداع بعدم تحصيل أية توزيعات نقدية أو عينية فى حالة كون المالك المستفيد هو الشركة المصدرة (أسهم خزينة) ووجوب إخطار البورصة فورا.

٣- تعهدالشركة المصدرة بإخطار البورصة بكافة تعاملات الداخليين على الورقة المالية للشركة المصدرة.

٤- تعهد بنك الإيداع بعدم التصرف فى الأسهم المحلية المحفوظة كغطاء لشهادات الإيداع ، وكذا تعهد مماثل من بنك الحفظ المحلى.

٥- تعهد بسداد كافة رسوم ومصاريف الإدارة التى تعتمدها البورصة نظير إتمام عمليات الإستبدال.

٦- تعهد بنك الحفظ المحلى بموافاة البورصة شهرياً (الحد أقصى حتى خامس يوم عمل فى الشهر التالى) بأرصدة بنك الإيداع من الأسهم المحلية المحفوظة لديه كغطاء لشهادات الإيداع .

ثالثا : رسوم الخدمات

- يتحمل المساهم القائم بإجراء عملية الإستبدال رسوم مقابل الخدمات المؤداة لإتمام عملية الإستبدال تشمل:

- عمولة شركة السمسرة، وكذا عمولة الجهة القائمة بإجراء الإستبدال كوكيل للمساهم.
- العمولات والرسوم التى تؤدى إلى بنك الإيداع الدولى.
- ربع فى الألف من قيمة الأسهم المحلية التى يتم عليها الإستبدال، تؤدى للبورصة وتسدد بالدولار الأمريكى وفقاً لسعر الصرف المعلن من البنك المركزى المصرى.
- تحصيل مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى من الشركة المصدرة لدى فحص ودراسة الشركة للبدء فى إجراءات الإستبدال فى المرة الأولى فقط.



كيفية تنفيذ عمليات التحويل لإستبدال (إصدار / إلغاء) شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية فى البورصة المصرية

١- إصدار شهادات إيداع جديدة مقابل إيداع أسهم محلية

يحق للمستثمر الحصول على شهادات إيداع جديدة من خلال إيداع أسهم محلية مقابلة لها (وحسب نسبة التحويل) طرف بنك الحفظ المحلى بإسم بنك الإيداع الدولى والذى يقوم بإصدار شهادات إيداع جديدة عبر الخطوات التالية:

- يقوم المستثمر الراغب فى الحصول على شهادات إيداع جديدة بإخطار شركة الوساطة فى الأوراق المالية التى يتعامل معها.

- يقوم وكيل العميل (أى طرف له فى حساب يوروكلير (Euroclear) أو كلير ستريم (Clear Stream) أو دى تى سى (DTC) بإخطار بنك الإيداع الدولى بطلب تحويل متضمنا البيانات الأساسية ومنها:

  - إسم الورقة المالية.
  - كمية الأسهم المحلية والمطلوب إصدار شهادات إيداع مقابلها.
  - اسم أمين الحفظ للمستثمر والذى يحتفظ برصيد المستثمر من الورقة المالية.

- يقوم بنك الإيداع الدولى بإخطار وكيله (بنك الحفظ المحلى) للقيام بإجراءات الإستبدال فى البورصة المصرية ، وذلك بإرسال تعليمات (سويفت) يتضمن البيانات الأساسية للعملية.

- يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم البورصة مستندات العملية والتى تتضمن السويفت وكشف حساب يوضح سماح رصيد المستثمر بإجراء عملية التحويل، مع تقديم طلب إستبدال متضمناً البيانات الأساسية للعملية، وشيك برسوم خدمات البورصة.

- تقوم البورصة بدراسة العملية وفحص المستندات والموافقة فى حالة استيفاء وسلامة المستندات والإجراءات على إجراء العملية بإصدار إخطار إستبدال (لإصدار) شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية ، وتسليم الإخطار لبنك الحفظ المحلى خلال ٢٤ ساعة من زمن إستلام مستندات العملية كاملة.

- يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم صورة من إخطار البورصة لوكيل العميل وكذلك صورة أخرى إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى مرفقاً به خطاب يوضح أن هذه الكمية تخص بنك الإيداع الدولى حتى تقوم شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى بتحويل الأسهم المحلية من حساب العميل الراغب فى التحويل إلى بنك الحفظ المحلى (لصالح بنك الإيداع الدولى).

- بناء على إخطار إستبدال (الإصدار) والصادر من البورصة المصرية يقوم بنك الإيداع الدولى بإصدار شهادات إيداع دولية جديدة وإيداعها فى حساب يوروكلير (Euroclear) أوكلير ستريم (Clear Stream) أو دى تى سى (DTC) الخاص بوكيل العميل، والذى يقوم بإضافة شهادات الإيداع إلى إسم المستثمر.

- بعد التأكد من إضافة شهادات الإيداع للعميل تقوم شركة السمسرة بإخطار العميل أن الشهادات جاهزة للتداول فى السوق العالمى.

٢- إلغاء شهادات الإيداع مقابل الحصول على الأسهم المحلية المقابلة لها

يمكن لمالك شهادات الإيداع القيام بإلغاء شهادات الإيداع نظير الحصول على الأسهم المحلية المقابلة لها والمودعة بإسم بنك الإيداع الدولى طرف بنك الحفظ المحلى، وذلك حسب نسبة التحويل بين شهادة الإيداع والأسهم المحلية، عبر الخطوات الآتية:

- يقوم المستثمر الراغب فى إلغاء شهادات الإيداع المملوكة له وتحويلها إلى أسهم محلية بإخطار شركة الوساطة فى الأوراق المالية (وكيله) التى يتعامل معها.

- يقوم وكيل العميل أى طرف له حساب يوروكلير (Euroclear) أوكلير ستريم (Clear Stream) أو دى تى سى (DTC) بإخطار بنك الإيداع الدولى بطلب تحويل متضمنا البيانات الأساسية ومنها:
  - إسم الورقة المالية.
  - كمية الأسهم المحلية والمقابلة لشهادات الإيداع فى حوزة المستثمر.
  - اسم أمين الحفظ للمستثمر والذى سيقوم بإستلام إيداع الأسهم المحلية بعد إستبدالها فى حساب المساهم لديه.
  - يتم تحويل الأرصدة الورقية لشهادات الإيداع الخاصة به بإسم بنك الإيداع الدولى فى حساب اليورو كلير أو حساب دى تى سى فى الأسواق العالمية.

- بمجرد إستلام بنك الإيداع الدولى رصيد شهادات الإيداع يقوم بإخطار وكيله (بنك الحفظ المحلى) للقيام بإجراءات الإستبدال فى البورصة المصرية ، وذلك بإرسال تعليمات (سويفت) يتضمن البيانات الأساسية للعملية.

- يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم البورصة مستندات العملية والتى تتضمن السويفت وكشف حساب يوضح سماح رصيد بنك الإيداع الدولى بإجراء عملية التحويل، مع تقديم طلب إستبدال متضمناً البيانات الأساسية للعملية وشيك برسوم خدمات البورصة.

- تقوم البورصة بدراسة العملية وفحص المستندات والموافقة فى حالة استيفاء وسلامة المستندات والإجراءات على إجراء العملية بإصدار إخطار استبدال (لإلغاء) شهادات الإيداع مقابل أسهم محلية ، وتسليم الإخطار لبنك الحفظ المحلى خلال ٢٤ ساعة من زمن استلام مستندات العملية كاملة.

- يقوم بنك الحفظ المحلى بتسليم صورة من إخطار البورصة لوكيل العميل والذى يقوم بدوره بتسليم صورة إلى شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزى كى تتحقق من إنتقال الأسهم المحلية من بنك الحفظ وتسجيلها لدى شركة إدارة السجلات التى يتعامل معها لصالح العميل.

- بناءاً على إخطار إستبدال (الإلغاء) والصادر من البورصة المصرية، يقوم وكيل العميل بتسلم الأسهم المحلية لصالح شركة إدارة السجلات (أمين الحفظ) والتى تقوم بإضافة الأسهم المحلية إلى حساب المستثمر لديها.

- بعد التأكد من تسجيل الأسهم المحلية لدى شركة إدارة السجلات، تقوم شركة السمسرة بإخطار العميل أن الأسهم جاهزة للتداول فى السوق المحلى.

فرص "الأربيتراج" (Arbitrage)

الميزة الأساسية لتداول سهم واحد فى سوقين مختلفين هى القدرة على تحقيق أرباح عن طريق "الأربيتراج" الذى ينشأ عن وجود فروق الأسعار(تباين سعرى) بين السوقين محققاً أرباح بدون أى مخاطر. لذا فإن إمكانية التداول فى كلى السوقين يعطى المستثمر فرصة فى أن يستغل السوق الأقوى فى تحقيق مكاسب رأسمالية فى أى وقت مما يتطلب المتابعة المتواصلة لكلى السوقين.

على سبيل المثال

- إذا كان لدى المستثمر أسهم محلية وشهادات إيداع دولية فى نفس الوقت خاصة بشركة مصرية، وبفرض أن السوق المحلى سعره أعلى فى يوم محدد، فسوف يكون لدى المستثمر القدرة على بيع الأسهم فى السوق المحلى، ثم شرائها من سوق شهادات الإيداع الدولية فى نفس الوقت للحفاظ على نفس كمية الأسهم التى يملكها مع الإستفادة من فرق السعر ما بين السوقين.
- كما يمكن له فى حالة إذا لم يكن لديه أسهم محلية أو شهادات إيداع لهذه الشركة أن يقوم بشراء شهادات إيداع من السوق العالمى والقيام بإستبدالها وتحويلها لأسهم محلية لبيعها فى السوق المحلى والإستفادة من فروق الأسعار.

- والجدير بالذكر أن البيع والشراء المستمر للأسهم المحلية وشهادات الإيداع الدولية سيؤدى فى النهاية إلى تقليل فروق السعر بين السوقين (المحلى والدولى) ويعيد التوازن إليها مما يقلل من فرص "الأربيتراج" .



شهادات الإيداع المصرية التى تتداول بالبورصات العالمية

تجدر الإشارة إلى أن بعض الشركات المصرية المقيدة لديها شهادات إيداع مدرجة بأسواق رأس المال العالمية وبشكل رئيسى بورصة لندن، ماعدا شركة واحدة (لكح جروب) التى تم قيدها فى بورصة لوكسمبورج (ولا يمنع ذلك من تداولها ببورصة لندن).



المطبوعات التعليمية المتوفرة بالبورصة

- خطوة أولى للاستثمار فى البورصة
- نبذة عن السندات
- نبذة عن صناديق الاستثمار
- نظام فض المنازعات
- نبذة عن حوكمة الشركات
- نبذة عن سماسرة الأوراق المالية
- علاقة البورصة بالاقتصاد
- نبذة عن قيدالشركات فى البورصة المصرية
- نبذة عن شهادات الإيداع
- نبذة عن غسيل الأموال
- نبذة عن قيد الشركات فى البورصة المصرية





أى سؤال أو إستفسار برجاء الإتصال

البورصة: ٤ أ شارع الشريفين وسط المدينة

تليفون: ٣٩٢٦٨٦٥ فاكس: ٣٩٦١٥٠٢ (٢٠٢)

www.egyptse.com

لمزيد من الإستفسار يرجى إرسال تساؤلاتكم على هذا البريد الإلكترونى

webmaster@egyptse.com

يمكنك التجربة الحقيقية للاستثمار فى بورصتى القاهرة والإسكندرية

من خلال برنامج محاكاة البورصة

"STOCK RIDERS"

للاشتراك بالبرنامج www.stockriders.com

قوانين برنامج STOCK RIDERS

- كل مشترك يبدأ البرنامج بمبلغ ١٠٠,٠٠٠جنيه وهمية
- التداول (بيع/شراء) يتم على الأسعار اليومية الحقيقية للأسهم
- أى أمر بيع أو شراء يؤثر على السيولة فى محفظتك وإذا انفقت كل مالك فى شراء أسهم يجب أن تبيع أولاً حتى يتوفر لديك السيولة الكافية لتشترى مجدداً.
- يتحمل جميع المشتركين نسبة ٠,٠٥٪ على أى أمر بيع أو شراء نظير أتعاب السمسرة
- الأوامر التى سيتم إدخالها بعد إغلاق التداول سوف تنفذ بأخر سعر للأسهم.
- المشتركين لن يكونوا فى حاجة إلى تسيل محافظهم فى نهاية كل دورة تنافسية بالبرنامج
- سيتحدد الفائزين على أساس ترتيب المحافظ فى نهاية آخر يوم تداول نهاية كل دورة تنافسية بالبرنامج.



المطبوعات التعليمية المتوفرة بالبورصة

- خطوة أولى للاستثمار فى البورصة
- نبذة عن السندات
- نبذة عن صناديق الاستثمار
- نظام فض المنازعات
- نبذة عن حوكمة الشركات
- نبذة عن سماسرة الأوراق المالية
- علاقة البورصة بالاقتصاد
- نبذة عن قيدالشركات فى البورصة المصرية
- نبذة عن شهادات الإيداع
- نبذة عن غسيل الأموال

مطبوعات أخرى

- النشرة اليومية
- النشرة الشهرية
- الكتاب السنوى للبورصة
- كتاب الإفصاح ٢٠٠٤ (الخمسون شركة الاكثر نشاطا)
- كتاب الإفصاح الإصدار الثانى (يناير ٢٠٠٥)
- دليل المائة شركة الاكثر نشاطاً (٢٠٠٤)

